رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٨ / ٤ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٥ / ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

آليات تعزيز حفظ السلام في ظل التحديات التكنولوجية الحديثة

Mechanisms for enhancing peacekeeping in the light of modern technological challenges

المدرس انسام فائق العبيدي

Ansam Faeq Al-Abidi

جامعة بغداد / كلية العلوم

University of Baghdad / College of Science

ansam.faik@sc.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يعد العمل على ارساء قواعد بناء السلام و استمراره من اهم الاهداف التي تسعى الدول لتحقيقها ضمناً للتنمية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية الدولية . أن وضع استراتيجيات تمكين حفظ وبناء السلام تستوجب لانجاحها رصد الصعوبات والعوامل التي تقف عائق دون تحقيقها. خاصة في الاماكن التي اجتحتها النزاعات المسلحة والحروب الطائفية والاهلية . وتلك الصعوبات التي تمثلت بأنتشار العنف والارهاب والجهل والفقر والتطرف ونتائجها المدمرة لبناء الانسان وأمنه. لذا لايمكن احلال السلام الا من خلال سلسله طويلة من الاجراءات والقوانين والمعالجات تحقيقاً لاهداف تلك الاستراتيجيات البناءة. أن اهم عوامل تحقيق بناء السلام يتمثل في بناء الثروة البشرية بأعتماد نشر ثقافة حفظ السلام بين اطياف المجتمع وبمختلف الوسائل . ان السياسات الدولية التي تأسست مابعد الحرب الباردة قد اعتمدت توجهات ومفاهيم جديدة قائمة على مبادئ أحترام حقوق الانسان والتعايش السلمي المجتمعي بأحترام حدود الاخر نحو تحقيق الامن والسلم الدوليين. وفي ظل تفاقم مخاطر المهددات الامنية والصراعات الدولية. فان تدارك تلك المخاطر واثارها المدمرة استوجب وجود ونشأة الامم المتحدة. والتي اتخذت على عاتقها مهام احلال الامن و السلم الدوليين. ويعد اهم ماتسعى الى تحقيقه في استراتيجياتها وطبيعة توجهاتها الفعلية خاصة من خلال قوات حفظ السلام و المهام السلمية المنوطة بها . ان التدخلات الدولية المتسمة بسمات حفظ السلام تستوجب أعتماد اسس القوانين الدولية في الحفاظ على السيادة الوطنية للدول ضماناً لمنع انتهاكات خصوصية الدولة و استقرارها. أن طبيعة التدخلات الانسانية تلك تحت مضلة قوات حفظ السلام رغم اهميتها الجوهرية الفاعلة في صنع السلام. خاصة في اماكن متخمه بنزاعات مدمرة و مهددة لبقاء الامن الانساني. وعلى الرغم من ما تحققه قوات حفظ السلام من انجازات امنيه مثمرة .الا انها تحتاج الى أسناد و جهود كبرى تتناسب و طبيعة المخاطر والتحديات لتجاوز الصعوبات المهولة و المدمرة لأستمرارها. الذي يستوجب تحديث واعادة منهجة الاستراتيجيات التي تعمل بها وفق طبيعة المعطيات المرصودة في مواقع النزاعات.. أن مشروعية التدخل الدولي حفاظ على الامن الانساني واستمراره يجب ان يكون مدخلا يسمح من خلاله بالحد من الآنتهاكات المهولة لحقوق الانسان وزعزعة استقرار كيان الدولة و حدودها. الا ان طبيعة التعامل مع تلك التحديات تخلق ازدواجية بين أهداف التداخلات الانسانية وارض الواقع . ان القضاء على مهددات أمننا الانساني لا تتحد ديأداءقوات حفظ السلام فحسب. بل الادعى والاهم يتمثل ببناء الانسان على مبادئ حفظ السلام لتحقيق ثروة بشرية تسعى لاحقاقه محلياًو دولياً.

الكلمات المفتاحية : "الامن الانساني"،"بناء السلام","حفظ السلام","المهددات الامنية"."التحولات الديمغرافية" ,"بناء الثروه البشرية","الامن السيبراني" ,السياسات الدولية","قوات حفظ السلام"

Abstract

Establishing and sustaining peacebuilding is one of the most important goals a state seeks to achieve. Effective peacebuilding is primarily driven by efforts to reduce and stop violence. This can only happen through a long series of measures. Developing long-term peacebuilding strategies must be based on mitigating the factors that cause conflict. The importance of human security,

which necessitates the dissemination of a culture of peace in light of escalating violence, requires examining the challenges and the nature of the conflicts that lead to them. This research will review these challenges and the strategies necessary to contain and mitigate them. The vital factor influencing the stability of human security and peacekeeping revolves around the effectiveness and readiness of the human element to confront these challenges and their impactful consequences in building societies. Individual awareness of the true needs for change and development has become essential, whether at the economic, political, or societal levels, by adopting these digital transformations and all their means as a foundation for building peace and security for the individual and society.
Keywords: "Human security", "peacebuilding", "peacekeeping", "security threats", "demographic shifts", "building human capital", "cybersecurity", "international policies", "peacekeeping forces"

المقدمة

لقد تمخضت الصراعات السياسية ذات الانعكاسات العرقية و الطائفية عن تفاقم في النزاعات المسلحة والاهلية في العديد من الدول العربية الى تغيير كبير في مستوى و اسس أمن الانسان ومفهومه. ويعد من ضمن الاثار المتفاقمه عن تلك المهددات الامنية سعي الافراد الى البحث عن مستقبل يكون فيه سلامه وامن اسرته تحت مسميات متعددة ذات مغزى واحد. فبين نزوح ولجوء وهجرة. ومارافقها من مصاعب كارثية وتغييرات جذرية على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي والمجتمعي. فضلا عن ربيع عربي لم يزهر وانقسامات وكيانات اختفت واستبدلت بغيرها وفق مطامع خارجية ومنظمات ارهابية منفذة في الداخل ومدفوعة الثمن من الخارج . حيث تسببت تلك المعطيات بهدم لأمن الانسان وانحسار أهمية حفظ السلام و بناءه على مستوى الفرد والمجتمع. وقد اثر التزعزع الامني الى تدهور التعليم والاقتصاد خاصة فيما يتعلق بضعف العملية الانتاجيه وتفاقم الاستهلاكية الاستيرادية و البطالة والفقر . ان اخفاق احتواء الدولة للفائات الشبابية والاستثمار فيهم لبناء دولة قوية منتجة وفق ماتقتضيه مستلزمات البناء الانساني الابداعي التطويري. وبما اوجدته العولمة الفكرية و الثورة التكنولوجية تلك من استغلال مدمر من قبل التيارات المتطرفة تحت ضغوطات الغسيل الفكري و الاغراءات المادية المكلفة. وتحويل العناصر الشبابية لقنابل موقوته مهددة للامن و السلم الانساني. وزعزعة الاستقرار السياسي من خلال حزم الاخبار الكاذبه المفبركه بأتقان الكتروني مطوربأستغلال التقنيات الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والاعلامي خاصة فيما يتعلق بالتعبئه السياسية الموجه للرأي العام و محركه للاحداث السياسية لفتح ابواب النزاعات والتطرف من خلالها . و الذي اوجد ضرورة وعي الفرد بماهية الاحتياجات الحقيقة للتغيير والتطوير وفق مفتضيات التوظيف الالكتروني. حيث تعد مدى فاعلية و جاهزية العنصر البشري لمواجهة تلك التحديات ونتائجها المؤثرة في بناء المجتمعات هي حجر الأساس لبناء سلام و امن الفرد والمجتمع

اهمية الدراسة : ان توجهات الغزو الالكتروني و تحدياته و مخاطره التي توازي بأهميتها وقوتها المنافع التي سيطرت بها على مجتمعاتنا . اوجد اهمية قصوى في دراسة الكيفية التي تحقق بها التوازن الانساني الالكتروني.حيث يعتبر تفاقم المهددات من الملزمات لاحلال اسس السلام كثقافة مجتمعية لضمان استقرار وامن المجتمع

اهداف الدراسة : التعرف على ماهية الأمن الإنساني و حفظ السلام.ايضاح مهددات الحفاظ على امن الانسان.و طرح الاستراتيجيات التي تمكن من ترسيخ اليات الحفاظ على السلام و بناءه.

مشكلة الدراسة : ان تفاقم النزاعات الدولية ادى الى أحتياجات و توجهات جديدة لفض تلك النزاعات ومايتخلف عنها.و يعد اللجوء الى الامم المتحدة من اهم تلك التوجهات من خلال قوات حفظ السلام. الا ان الاشكالية التي يطرحها البحث تعتمد التساؤل فيما اذا تعد قوات حفظ السلام الجهه الوحيده المسؤولة عن بناء السلام و حفظه ؟ ام ان حجم التحديات والنزاعات المتفاقمة مخاطرها الامنية والالكترونية والاثار المتخلفة عنها تستوجب الرصد والتحليل وايجاد استراتيجيات معالجه سانده لبناء السلام وحفظه . وقد اثارت الدراسة العديد من التساؤلات منها:

ماهي طبيعة مفهوم الامن الانساني و حفظ السلام ؟

ماهي اهمية بناء السلام في ظل النزاعات الدولية و التغيرات الديمغرافية الناتجه عنها ؟

مدى اسهام التحولات الرقمية في بناء او هدم الامن و السلام الانساني؟

منهجية الدراسة : اعتماد المنهجية التحليلة الوصفية لكافة التحديات في محاوله لايجاد الحلول المناسبة للاشكاليات المطروحة .

هيكلية البحث: تمحورت في توجهات تتحدد كالاتي :

المبحث الاول : مفهوم الامن الانساني و حفظ السلام

المبحث الثاني :التحديات التي تواجه حفظ السلام الدولي

المبحث الثالث : آليات تعزيز حفظ السلام في ظل التحديات التكنولوجية الحديثة.

دراسات سابقة : ""يميز بوزان بين التهديدات الحقيقة والتهديدات الزائفة."يعد بوزان من دعاة توسيع مفهوم الأمن إلى قضايا أخرى غير العسكرية كقضايا البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها، لذلك عدد بوزان أبعاد الأمن كالآتي:الأمن العسكري :ويتضمن شقين أساسين قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا تصورات الدول ونواياها تجاه بعضها.الأمن السياسي :ويعني الاستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحافظتها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.الأمن الاقتصادي :ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، وعلى قوة الدولة.الأمن الاجتماعي :ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها ورموز هذه الخصوصية كاللغة، الثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد وضمان شروط مقبولة ومساعدة على تطوير هذه الرموز ودرء التهديدات التي تؤثر سلبا على هوية وثقافة المجتمعات".

لقد تطورت المفاهيم والتوجهات وطبيعة التحديات والاستراتيجيات التنظيمية المعتمدة في بناء المنظومات الامنية و التنموية على المستويات المحلية و الدولية. وفقا لمحتوى اسس الامن الانساني الداعم لبناء الامن القومي. باعتماد المعايير الدولية لحقوق الانسان وتطورات الثورة التكنولوجيا .فمن خلال الرؤى التي تعتمد تحليل و تحديد المسببات والتحديات و العمل على تقنينها وفق مايتناسب وسياسات الدولة. مع توجيه الاهمية الكبرى لاستحقاقات كرامة و امن الفرد والعمل على تطوير الرأس مال البشري وتثقيفه والارتقاء به ومن خلاله لمصاف

الدول المتطوره . لمواجهة التحديات التنموية والامنية وفقا لاسس للتطور التكنولوجي لضمان مستقبل افضل للاجيال القادمة .

المبحث الاول : مفهوم الامن الانساني و حفظ السلام

اولا. مفهوم الامن الانساني

" في القرآن الكريم، ذكر الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله بعد بسم الله الرحمان الرحيم "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف"، وعليه فقد اهتم الله تعالى على نعمتي الغذاء والأمن، وبذلك، فالخوف بهذا المعنى يعني التهديد الشامل سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه و الخارجي "[١]

" كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"UNDP" ، الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكةٍ حقيقةٍ بين دول العالم كلّه ا"[٢]

" فإن مفهوم الأمن الإنساني يرتكز على ضمان حماية أمن وسلامة أفراد المُجتمع حيث إن هذا المفهوم يتعدى التهديدات العسكرية، والذي يشمل البيئة والأوبئة، وغيرها من الأمور الماسة بحياة الإنسان. وهو يشمل المبادئ العامة التي ترتبط بحياة الإنسان، وما يتعلق بحرياته، وكقيمة جوهرية يسعى الأمن الإنساني إلى توفير الطمأنينة، والشعور بالأمن للجميع بدون أي تحيز لإنسان عن آخر، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين، وهذا حق له لا يمكن أن ينتقص أو يتنازل عنه مهما كان ،الأمر الذي يجعل الامن الإنساني يسعى لضمان الكرامة الإنسانية ، الرفه الإنساني، كونه يعتمد منطقاً أساسياً للوقاية الإستباقية كأداة من أدوات الإستجابة لمُختلف الظواهر التي قد تنال منه، أو قد تمس بمعايير جودة
الحياة "[٣]

" الأمن من الحاجات الأساسيّة للنفس، وبمفهومه العام هو الاطمئنان الذي ينتج عن الثقة وأمن الإنسان من الفقر والحرمان والخوف والعنف، وعلى الرّغم من أهميّة مفهوم أمن الدولة إلّا أنه لا يكفي لتحقيق أمن الأفراد؛ لذلك فقد تطوّر مفهوم الأمن الإنساني نظراً لتطور المجتمعات وتزايد التهديدات الدّاخلية والخارجيّة، مما تطلّب تركيزاً واهتماماً بالإنسان كفرد فاعل ومؤثّر في المجتمع. يعتمد الأمن الإنساني على مجموعة من الخصائص وهنا نذكر عدداً منها: مفهوم شامل يشمل كلّ دول العالم بجميع إمكانيّاتها، نظراً للتهديدات الخارجية المشتركة التي تؤثر على الأفراد في كل مكان كالإرهاب والمخدّرات، لذلك فإنّ أيّ تجاوز يؤثّر على أمن الناس يستوجب تدخلاً من كل الدول لإيقافه ومنع تكراره. يهتم بأمن النّاس والظروف المتعلقة بكل شخص لتحقيق العدالة الاجتماعيّة، فهو يبتعد عن الحلول العسكريّة لحلّ المشكلات ويُركز على الاهتمام بالأفراد والتنمية البشريّة. أهم شعار للأمن

الإنساني هو الوقاية خير من العلاج، لذلك يتمّ الحرص على تجنب حصول المشكلات وحلّها قبل تفاقمها بالتالي تجنّب حصول الصراعات بين الأفراد في المُجتمع الواحد"[٤]

" الأمن الإنساني محوره الإنسان، فهو يرتبط بالكيفية التي يحياها في مجتمع من المجتمعات ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتعددة وقدرتهم على الوصول في فرص السوق و الفرص الاجتماعية، وربما إذا كانوا يعيشون في صراع أم سلام.و الأمن الإنساني يعبر من خلال هذه المقومات عن ارتباطه الوثيق بحاجة الأفراد والجماعات من أجل التواجد والاستمرارية، وعليه فالأمن الإنساني مرتبط بتحقيق الاكتفاء الاقتصادي والاجتماعي و احترام الحقوق الفردية والحريات الأساسية و الحماية من كل ما يهدد الحياة الانسانية "[٥]

"يعتمد الأمن الإنساني على مجموعة من الخصائص وهنا نذكر عدداً منها :مفهوم شامل يشمل كلّ دول العالم بجميع إمكانيّاتها، نظراَ للتهديدات الخارجية المشتركة التي تؤثر على الأفراد في كل مكان كالإرهاب والمخدّرات، لذلك فإنّ أيّ تجاوز يؤثّر على أمن الناس يستوجب تدخلاً من كل الدول لإيقافه ومنع تكراره.يهتم بأمن النّاس والظروف المتعلقة بكل شخص لتحقيق العدالة الاجتماعيّة، فهو يبتعد عن الحلول العسكريّة لحلّ المشكلات ويُركز على الاهتمام بالأفراد والتنمية البشريّة.أهم شعار للأمن الإنساني هو الوقاية خير من العلاج، لذلك يتمّ الحرص على تجنب حصول المشكلات وحلّها قبل تفاقمها، بالتالي تجنّب حصول الصراعات بين الأفراد في المُجتمع الواحد."[٦]

" ويُعتبر مفهوم الأمن الإنساني مُرادفاً للسلامة من التهديدات المُزمنة، مثل الجوع والمرض والقمع، ناهيك عن سعيه الدائم لتوفير الحماية ضد مُختلف الحوادث المُفاجئة والضارة بأنماط الحياة اليومية، وذلك لإعتماده التركيز على البُعد الإنساني، ومركزية الفرد ،والكائن الإنساني قائماً في الأساس على مبدأ تحرير الأفراد من مُختلف مصادر وأسباب الخوف والعوز،مع تأكيده على مبدأ العدالة الإجتماعية، ناهيك عن الترابط الوطيد بين الأمن الإنساني، ومجموع حقوق الإنسان الأساسية، والنظر إلى العلاقة المُتبادلة بين كل من الديمقراطية وحقوق الانسان، والأمن الإنساني التي تظهر أساساً من خلال الترابط بين الحقوق الإقتصادية والحقوق الإجتماعية، والثقافية ،والمدنية والسياسية، من خلال بُعد التحرر من كافة أنواع الخوف والتحرر من الفقر والعوز، وذلك كون كل هذه هي حقوق الإنسان الأساسية، والامن الإنساني والتي تعُتبر كلها أطر مُشتركة تعتمد التركيز عل كرامة الإنسان"[٧]

"الاتجاه الدولي الناشئ إلى الحديث عن "الأمن الإنساني" في خطاب الحقوق ،لم يول اي إهتمام يذكر بشكل ملحوظ لمسألة ما هو المقصود تحديداً بـ "الحق في الأمن" بالمعنى القانوني، وإن "الحق في الأمن" يجب أن يكون ذا مغزى ومُحدداً. وكما أننا حذرون من الإشارات غير المُتمايزة وغير الناقدة إلى السعي العام إلى "الأمن" في المُحاولات المتفشية للحد من الحقوق الفردية، نحتاج أيضاً إلى توخي الحذر بشأن الإشارات الغامضة إلى "الحق في الأمن". عبارة الأمن مع جاذبية الراحة أو وعداً ضيق من الغياب"[٨]

يتبين مما سبق من طروحات ان لمفهوم الامن الانساني على تنوعه و شموليته الا انه لا يتوحد وفق اسس واحدة لجميع انحاء العالم. رغم كونه مطلبا اساسيا للبشرية جمعاء.ان غياب الامن الانساني يعتبر بمثابة العامل

الاساسي في عدم حصول البشر على حقوقهم و حرياتهم الانسانية بصورة متكاملة . ان اتساع رقعة التهديدات الامنية و تنوعها و تعددها اوجد الصعوبة ذاتها في الاتفاق على مفهوم محدد واحد دولي لحدود و كنه الامن الانساني. الا ان عاملي انعدام الاستقرار السياسي و الفقر يعدان من معيقات الكارثية المهددة لوجود الامن الانساني و استقرار المجتمعات. ان طبيعة التغييرات التي اجتاحت العالم سواءا من خلال التداعيات العولمية بسلبها و ايجابيتها ام من خلال الثورة التكنولوجية اللحظية التغيير و الاثار المهولة التي غيرت من حياة الفرد و المجتمع وقد تغيرت بموجبها طبيعة التهديدات الامنية ومفاهيمها و لم تعد تلك التهديدات على مستوى الدولة مثل الحروب و النزاعات و الصراعات الاهلية و المسلحة و نتاجاتها بين الفقر و الامية و و البطالة و الامراض و مختلف الانتهاكات لحقوق الفرد و مستقبله بل تعدتها بظل تلك التطورات التي اجتاحت امن الانسان و مستقبله التي اثرت بصورة مباشرة على استمراريته بل واوجدت مخاطر جديدة مستحدثة بما يتوافق و طبيعة التغيرات التقنية السريعة في تطورها و ايجابياتها و سلبياتها حتى اصبحت المخاطر الداخلية التي تهدد امن الفرد و اسرته بفضل تلك التطورات الالكترونية اقوى و اكثر صعوبة في تداركها و الحد منها من تلك الصعوبات و التحديات السابقة .لذا فأن الاستفادة الحتمية من تلك الايجابيات الالكترونية و العولمية في ظل استمرار الامن الانساني استوجب السعي للحفاظ على التنوير و التقيف بكل ما من شئنة استدامة التجانس المجتمعي واستمراره فكون الانسان هو محور الامن الانساني لذا فان الحفاظ على كرامته و حقوقه هو استمرار لوجوده الانساني و امنه.

ثانيا. مفهوم حفظ السلام و(قوات حفظ السلام)

"مفهوم السلام: أنه مجموعة القيم والاتجاهات والأعراف وأنماط السلوك وأسلوب حياة قائم على الاحترام الكامل لمبادئ السيادة وسلامة الأراضي الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في المسائل التي تعد أساساً ضمن الاختصاص المحلي لأي دولة، والمساواة بين الجنسين في الحقوق والفرص، وحرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات. وهذا التعريف متفق مع تعريف اليونسكو؛ لأنه يشمل كل جوانب التعريف وأبعاده." [٩]

أن منظمة الامم المتحدة كمنظمة سياسية تعتمد في توجهاتها و اهدافها احلال السلم الدولي من خلال تعزيز و سيادة امن الانسان لاستدامة حرية و كرامة الثروة البشرية. و وفق تلك المبادى فقد سعت الدول للانضمام تحت مظلة الامم المتحدة للتعاون في الحفاظ على الامن و السلم الدوليين . وفق تلك المبادئ فقد سعت الى الحد من تفاقم النزاعات و الحروب الدولية و الاقليمية من خلال أنشاء قوات تحت مسمى قوات حفظ السلام . و التي تعني:

"هي العمليات التي تنظمها الأمم المتحدة و بعض المنظمات الإقليمية الأخرى تتضمن استخدام أفراد عسكريين و ضباط شرطة دون أن تكون لهم صلاحيات قتالية بهدف صيانة أو استعادة السلام في مناطق توجد فيها منازعات، و تعتبر عمليات مؤقتة تستهدف منع تصاعد و تفاقم النزاعات فقط و لا يمتد دورها إلى حل الخلافات السياسية التي أدت إلى اندلاعها، و إما تعمل على توفير المناخ و الوقت اللازمين لحل الخلاف غير التفاوض بين الاطراف المعنية " [١٠]

"إن قوات حفظ السلام تعد من بين الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة لتتمكن من القيام بدورها المحوري في حفظ السلم و الأمن الدوليين ، و عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هي نشاط عسكري تقوم به المنظمة تحت إشراف مجلس الأمن بهدف تطبيق قرارات حفظ السلام"[١١]

"إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة و نظام الأحلاف العسكرية تهدفان إلى تحقيق هدف واحد إلا و هو الحفاظ على السلم و الامن الدوليين، غير إنهما يختلفان في نظرتهما للسلم، الأحلاف العسكرية تقم بتجزئة السلم ، أي يهدف أساسا إلى تحقيق السلم و الأمن داخل الدول العضوة في الحلف فقط دون اعتبار لما قد ينتج عن ذلك من تهديد للسلم و الأمن الدوليين، أما قوات حفظ السلام فهي تعتبر السلم كل غير قابل للتجزئة "[١٢]

" تعتبر القوات المتعددة الجنسيات (Observateurs'd Multinationales Force) من قبل القوات العسكرية الدولية التي يتم إنشائها خارج نظام الأمم المتحدة، كما اصطلح على تسميتها أيضا ب "ذوي القبعات البرتقالية " قصد تمييزها عن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة "ذوي القبعات الزرقاء"[١٣]

ان انشاء قوات حفظ السلام من قبل الامم المتحدة رغم كونها قوات عسكرية الا ان طبيعة المهام الموكلة اليها تختلف في تنفيذها عن طبيعة توجهات كلا من الاحلاف العسكرية ذات المحدودية التنفيذ للدول الاعضاء ضمن التحالفات مثل الدول الاعضاء في حلف الناتو . و تختلف ايضا عن القوات متعددة الجنسيات التي تم انشائها خارج اطار انظمة الامم المتحدة . فعلى الرغم من كونها قوة عسكرية فأن مجال محدد بصورة رئيسية في عملها بالتوجهات السلميه الامنيه, وقد استوجب التسلح حفاظ على امن القوات الهادفة للحفاظ على السلام. الا ان امن افراد تلك القوات و سلامتهم يعتبر من الاولويات لاستمرارهم في اداء المهام المنوطة بهم من احقاق الامن و السلم الدوليين.

" لقد كان للحرب الباردة الأثر المباشر في عدم توافر قوات مسلحة تحت سلطة مجلس الأمن تمكنه من القيام بالمهام المنوطة به في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين. و عليه أصبحت قوات حفظ السلام تمثل النمط الرئيسي للنشاط المادي أو العملي لمنظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين .كقاعدة عامة فإنه يتم تسليح أفراد قوات حفظ السلام الدولية بأسلحة خفيفة دفاعية، ولا يرخص لهم باستخدامها إلا في حالة الدفاع عن النفس أو على المقر وفقا لقواعد الاشتباك الخاصة بكل عملية"[١٤]

ان نجاح قوات حفظ السلام من فشلهم يتوقف على العديد من الاسس. ان عمل تلك القوات لاحلال السلام في مناطق النزاعات يستوجب لانجاحه الدعم المالي الكبير بين احتياجات عسكرية دفاعية اساسية . و بين اعداد كوادر متمكنه من اعادة تأهيل الثروة البشرية و بما يتوافق مع احتياجات الاماكن الموبؤة بالنزاعات .ان تلك المبادرات الاممية تستوجب التهيئة للقوات العسكرية اولا بطبيعة المهام الملقاة على عاتقها لما لها من خصوصية انسانية . فهي ليست قوات ترسل لاجل خلق نزاعات. بل انها الاساس في الحد منها . و ان الرصد لبعض الاشكالات الناتجة من توجهات مخالفة لمهام قوات حفظ السلام استوجب وضع استراتيجيات و مراقبة و رصد لطبيعة التنفيذ و لكافة الانتهاكات و المعاقبة و المحاكمة لكافة منتهكي حفظ السلام حتى و ان كان من قبل قوات حفظ السلام أنفسهم. لكي تبقى سمعة تلك القوات بما يتناسب و الاهداف و المسمى الذي اسست من اجله و بين

نزاعات سياسية في بين الدول الكبرى و اشكالات سياسية و امنية داخل الدول المتنازعه يكون امن الانسان و سلامه تحت تهديدات دائمه .

" يتطلب بناء السلام في الدول الخارجة من النزاع جهوداً متكاملة و دعماً إقليمياً و دولياً، و تعد الأمم المتحدة واحدة من أهم المنظمات الدولية كونها المظلة الدولية التي يقع على عاتقها حفظ السلم و الأمن الدوليين، لكنها تواجه تحديات كثيرة تشكل عائقا أمام عملية بناء السلام سواء في الأمم المتحدة نفسها أم في الدول الخارجة من النزاع و تؤثر هذه التحديات في إعادة الإستقرار و تحقيق الأمن و تمكين الشعوب من حفظ كرامتها و التمتع بحريتها، و من أهم هذه التحديات واقع الأمم المتحدة و انعكاس تصارع الدول الكبرى على تحقيق مصالحها و تأثيرها السلبي على تمويل المنظمة فضلا عن التحديات المرتبطة بالدولة نفسها (الخارجة من النزاع) التي تعاني من مشاكل سياسية و أمنية فضلا عن تأثير السياسات الإقليمية و الدولية ."[١٥]

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه حفظ السلام الدولي

ان الحفاظ على بناء السلام في ظل التهديدات و الصعوبات التي يقع تحت طائلها. أوجد ضرورة رصد تلك التحديات و توجيه الضوء على خصوصيتها .

اولا. أشكالات الامن الديمغرافي : "توقعت دراسة لمنظمة;quot حركة السكان الدولية Population);quot (PAI Action International عن مفهوم الأمن السكاني الذي يمثل طبقا للدراسة مجموعة العوامل السكانية المؤثرة في الاستقرار السياسي والإستراتيجي للدول- أن تعاني الدول العربية في المستقبل القريب من عوامل تساهم في خلخلة الاستقرار الداخلي بسبب طبيعة السكان العرب السنية، وشح الموارد التي يحتاجونها وبخاصة المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وأظهرت الدراسة التي أطلق عليها;quot الأمن الديمغرافي.. السكان والحروب الأهلية ;quotأن دول شمال أفريقيا ودول الخليج عرضة أكثر من غيرها لعدم استقرار مستقبلي وركزت الدراسة على إبراز خطورة قلة الأراضي الزراعية بالمناطق التي تتميز بانفجار ديمغرافي كبير، وقد أظهرت إحدى الخرائط المصاحبة للدراسة أن البلدان العربية وخاصة منها بلدان شمال أفريقيا وبعض دول الخليج تعاني من نقص كبير في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نظرا لصغر مساحتها، أو لكونها صحراء جرداء.. وطبقا للدراسة فإن هذه المناطق مؤهلة بصورة كبيرة لظهور نزاعات مسلحة بسبب الأراضي الخصبة والموارد والحصص المائية التي لا تكفي الأعداد الهائلة والمتزايدة من السكان."[١٦]

تعد اشكالية الامن الديمغرافي من اهم تداعيات التغيرات الجوهرية في المجتمعات الدولية.ان نتاج مكونات البنية الديمغرافية الحديثة لا على صعيد الدول الاوربية المستقبلة للمهاجرين فقط بل هي شاملة للدول المصدرة لهم بجوانبها السلبية اكثر من الايجابية في تفاقم سريع يستوجب الحلول الضامنه لامن الانسان و مستقبله. و قد تسببت للمجتمعات بفقدان سمات الهوية الثقافية الوطنية والذي يعد عاملا مؤثرا في طبيعة العلاقات الجدلية الثقافية و اشكالياتها سواءاً على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي. فضلا عن الاشكاليات المتعلقة بتوفير الخدمات و متطلبات استمرار الحياة من ماء و غذاء و عيش كريم . و تشكل شحة تلك المتطلبات و

أنحسارها عاملا حيوياً و دافعاً للتحول الاجرامي والتطرف و اشعال نار النزاعات المسلحة و الطائفية و المهددة للسلم و الامن المجتمعي و الدولي.

" مع تباطؤ النمو السكاني وارتفاع متوسط العمر، ما يسفر عن شيخوخة المجتمعات والتراجع السكاني، فإن ذلك يطرح مخاوف من نقص العمالة وضعف الإنتاجية الاقتصادية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد الضغوط المالية والاقتصادية على الحكومات ما يؤثر في النهاية على قوة الدولة بالسلب في مختلف القطاعات، ويترك صداه حتى على الجوانب غير الاقتصادية مثل القوة السياسية والعسكرية للدولة." [١٧]

ان توجهات الانفجار الديمغرافي مثل الهجرة و اللجوء للدول الاوربية. و محلياً متمثله بالنزوح من الريف الى المدينة. تنحسر في الغالب مسبباتها في نتائج الحروب و النزاعات المسلحة و الطائفية و انعدام الاستقرار السياسي و الاقتصادي و المتسببه بالفقر و الجهل و البطاله. أن عوامل الجذب المعتمدة بالتوجه نحو المدن نتاج جوده البنى التحتية و التعليم و الصحه و فرص عمل جديده كل تلك الفروقات الفروقات تبهر سكان الارياف وتشكل عامل تنافس لقبولهم باقل الاجور في المدن واهدارهم لخيرات الثروة الزراعية التي تشكل عامل تنموي لاثراء اقتصاد الدولة. أن اكتضاض المدن بسكان الارياف محدودي الخبرات و التعليم. يتسبب بالبطالة و بعجز الدولة عن توفير ذات الخدمات بنفس الكفاءة و بما يتناسب و الزخم التراكمي السكاني. ان اختلال التوازن الاقتصادي نتاج شحة الموارد الزراعية المحلية و تجريف الاراضي الزراعية و تحويلها الى سكنية و الاحتياج الى الاستيراد للموارد الغذائية وتفاقم في الاحتياجات الخدمية في المدن بارتفاع نسب السكان. ادى الى اختلال في ميزانية الدولة. فضلا عن انتشار الفقر و البطالة و خلق اشكاليات تتفاقم بمرور الوقت لتشكل عامل اساسي في ارتفاع نسب الجرائم وزعزعت الاستقرار الامني للمجتمع .

"على العكس من التحديات الاقتصادية المتعلقة بتراجع النمو السكاني في الدول المتقدمة والصناعية، فإن الدول الفقيرة التي تشهد نمواً سكانياً سريعاً مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ستواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء تزايد السكان بما يفوق أوضاعها وقدراتها الاقتصادية والخدمية، في ضوء ما تعانيه من مشكلات هيكلية، وضغط كبير على مواردها، وتدني مؤشرات التنمية بها، وارتفاع مؤشرات الفقر والجوع"[١٨]

ان ارتفاع نسب معدلات الشيخوخة العمرية الاوربية و الاحتياج الى الفئات الشبابية لاستدامة التنموية الاقتصادية استوجب فتح ابواب الهجرة الشرعية و غير الشرعية منها و اللجوء و الذي فتح ابواب اخرى في الان ذاته للنزعات الانفصالية والاثار المترتبة عن الراديكالية في ردود افعال مجتمعية اوربية و المجسدة للتخوفات المستقبلية. في استتاب الامن الثقافي الذي يعد عاملا فاعلا في خلق جيل لا ينتمي لبلده الام و لا للدول المستضيفه .و يكون للتوجهات الثقافية و الفكرية عاملا و مؤشرا خطر في استقرار الامني و السياسي للدوله .حيث التداعيات الامنية الثقافية اصبحت اشمل و اعم و اخطر من مجرد قرارات انية لا طائل منها للحد من اثارها المتفاقمة . .و بتفاقم نسب الجهل و الامية و الفقر نتاج التضخم السكاني و ضعف القدرات الحكومية على اسناد هذا التضخم السكاني بما يحتاجه من خدمات . يتسبب بخلق التوجهات الاجرامية و العصابات الارهابية و عصابات التجارة بالمخدرات و الاعضاء البشرية .و يكون سحب الشباب للانضمام لهم سهلا في الغالب لارتفاع نسب البطالة و الاحتياج للكسب السريع و العيش الرغيد.

" أصدر المعهد الوطني الفرنسي للدراسات الديموغرافية تقريرًا تحت عنوان "سكان العالم" الذي يقدم صورة شاملة عن الوضع السكاني في جميع أنحاء العالم. وصل عدد سكان العالم ما يقرب من ٨ مليارات في عام ٢٠٢٢، وقد تضاعف ثمانية أضعاف على مدى ٢٠٠ عام الماضية، وقد يصل ١٠ مليارات بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين.يستند البحث على مؤشرات ديموغرافية استخدمت في الإصدارات السابقة، منها

مساحة الأرض وعدد السكان التقديري في منتصف عام ٢٠٢٢ ومعدلات المواليد والوفيات ومعدل وفيات الرضع وإجمالي معدل الخصوبة والنسبة المئوية للسكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٦٥ عامًا ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة للذكور والإناث.ووفقًا لنتائج التقرير، تعتبر الدول السبع المأهولة بأعلى عدد من السكان هي الصين والهند والولايات المتحدة وإندونيسيا وباكستان ونيجيريا والبرازيل، ليبلغ إجمالي

عدد سكان هذه الدول ٤.١ مليار نسمة، أو أكثر من نصف سكان العالم المقدر بنحو ٨ مليارات.وعلى الصعيد العربي احتلت مصر المرتبة الأولى بعدد السكان حتى منتصف عام ٢٠٢٢، إذ بلغ عددهم ما يقارب ١١١مليون نسمة، لتليها السودان والجزائر بحجم ٤٦.٩ مليون و٤٤.٩ مليون نسمة على التوالي. وشمل التقرير أيضًا توقعات حجم السكان في الدول حتى عام ٢٠٥٠، لتصل التقديرات لعدد السكان في مصر إلى ١٦٠ مليون، والسودان بـ ٨٥ مليون، وتسبق العراق الجزائر في المرتبة الثالثة بإجمالي ٧٥

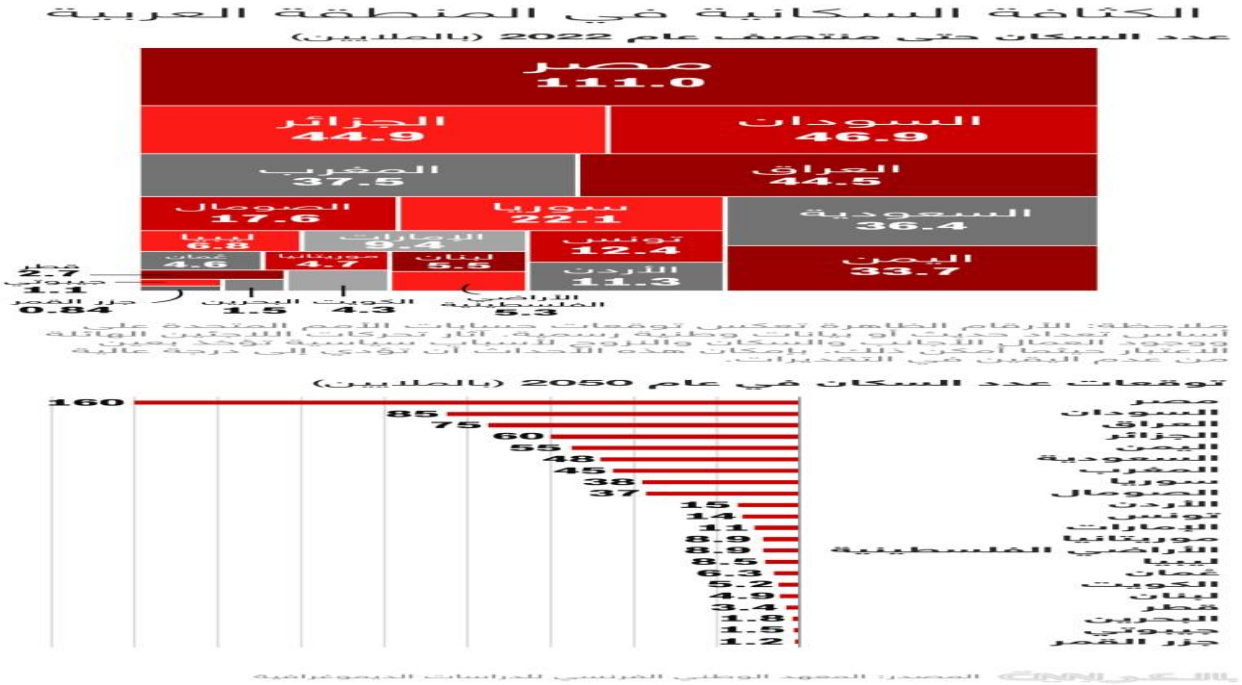

مليون نسمة في ٢٠٥٠.إليكم نظرة في الإنفوغرافيك أعلاه على مقارنة الكثافة السكانية في المنطقة العربية حتى المنتصف الأول من ٢٠٢٢ وتقديرات عام ٢٠٥٠"[١٩]

حيث يكون الفقر بمثابة الوازع لرفع نسب الجرائم و استنزاف اموال الدولة بين السعي لترسيخ موجبات الجوانب الامنية الانسانية الى تراجع تدريجي في قدرات الدولة على توفير الخدمات الامنية الافضل والحفاظ على كرامة و صحة و امن الانسان. لرفد الاجيال القادمة بمستقبل اهم مايميزه الاستقرار و الامن الانساني بظل الامن الاقتصادي و الاجتماعي .

ثانيا. المخاطر الامنية للوسائل **الاعلامية و مواقع التواصل الاجتماعي** : " بعض الأفراد من ذوى الأفكار الهدامة لمواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة الدول و زعزعة الأمن وزرع الفتن، وتدمير مرتكزات التنمية ونشر الفوضى والدماء ونشر الشائعات المغرضة ؛ لتضليل الأجهزة الأمنية التي من شأنها تهديد أمن المجتمع واستقراره السياسي ونسيجه الاجتماعي وبث الرعب بين المواطنين وترويعهم لإظهار عدم أمن واستقرار البلاد، وتنسيق العمليات الإرهابية والهجمات العنيفة التي تشنها ضد مؤسسات الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية والقضائية، وإفشاء المعلومات العسكرية السرية، كما تستخدم في التجسس وفي دعم المسلحين ، من خلال النشر المكثف للصور وملفات الفيديو والوثائق التي تدعم الأفكار التي تروج لها، وتعطيل أنظمة قطاعات حكومية وحيوية "[٢٠]

ان طبيعة التحديات التي نتجت عن الادمان المنتشر و المتفاقم لكافة وسائل التواصل الاجتماعي و الاعلام الالكتروني في مجتمعاتنا العربيه. لم تتوقف عند حدود الجرائم المعلوماتية و الالكترونية كالابتزاز الالكتروني و الهكر السارق للحسابات المصرفية و لخصوصيات معلومات التحول الرقمي و الحوكمه الالكترونية الوطنيه للدولة. بل تعدها لما هو اكبر تأثيرا و اشمل الا وهو غسيل الادمغة للفئات الشبابية . المتمثل بخلق ايدلوجيات جديدة و تنظيم التوجهات السياسية وفق توجيهات معينه يكون فيها الافراد ضحايا لثقافات متطرفه غريبة عن مجتمعاتنا و مدمرة لها. و لم تتوقف حدود تلك التوجهات عند تلك التدميرات بل استفحل تاثير الادمان الالكتروتي ليكون عامل حيوي فاعل في خلق التفكك الاسري و تغيير جذري في نمط الاخلاقيات المجتمعية.حيث ادى الادمان الالكتروني الى اعتناق الاولاد لارتداء اخلاقيات الرداء الالكتروني الذي غطى عقولهم عن طاعة الاب و الام بالنسبة للاولاد و اعتماد تعاليم الانحراف و الانحلال الذي تنشره العديد من المواقع الالكترونية.حيث الاباحية الى الارهاب الى التدريب على كافة التوجهات المضرة بالبناء و امن المجتمع اهم مميزات اثار ادمان الالعاب الالكترونية بالذات لخلق انسان هش فكريا ضعيف لا يمتلك القدره على بناء الذات او المجتمع. و يعتبر وسيله لتدميرحفظ و استمرار السلام المجتمعي.

" ليس من شك أن لتكنولوجيا المعلومات، مثلها في ذلك مثل التكنولوجيات الأخرى، وجهها القبيح الذي أخذت ملامحه تزداد وضوحا يوما بعد يوم، بتنا نسمع عن عنف عصر المعلومات وإرهابه وقد اتخذ صورا مختلفة أشد الاختلاف عما سبقها، سواء من حيث الأساليب أو وسائل التصدي وحتى من حيث آثارها، فهي حرب إرهابية إلكترونية حديثة، طرفها الهدام غير مرئي والأسلحة المستخدمة لا تقل فتكا عن الأسلحة التقليدية و القنابل" [٢١]

ان توجيهات وسائل التواصل و الاعلام اصبحت تشترى بمبالغ طائلة كونها مسؤولة عن تحشيد و صنع الرأي العام. لم تتوقف مخاطر تلك الوسائل عند حدود معينه كون اخضاعها القانوني و الرقابة المهنية الملزمه محدود ايضا. و الجانب الاهم في تلك التوجهات هو ماطرا على المجتمعات من تغييرات سلوكية و اخلاقية و فكرية تعتبر نتاج ذلك من اهم العوامل المهددة لامن المجتمع و استقراره و استقلاله بل و خصوصيته الوطنية و اصالته.

ثالثا. المخاطر الامنية السياسية للحروب الالكترونية : كانت اثار الحروب التقليدية محددة في توجهاتها و الاسباب و النتائج .و على العكس منها فأن مهددات الحروب الانية السيبرانيه لخصوصية الامن الوطني ذات

ابعاد سياسية و عسكرية تعتبر من الصعوبة و تكاد تكون استحالة في الغالب ايجاد منفذيها او مموليها. أن مايظهر للعيان هو حجم اثارها التدميرية . ان طبيعة تلك الصراعات الالكترونية النهج و المحتوى اخذت منحى تجسسي استخباراتي خفي التنفيذ و المسبب و الممول . الا ان حجم الاثار المدمره يزداد و يتسع مع صغر حجم الادوات الالكترونية المنفذه كطائرات الدرون و الطائرات المسيرة .ان ساحات الحروب السيبرانية تستهدف في الغالب في اختراقاتها الانظمة الرقمية الخاصة بالمؤسسات العسكرية و السياسية و البنى التحتية . و تشمل ساحاتها الحربية الحرب النفسية و المعلوماتيه المضلله و المؤثرة التي تخلق من خلالها و عبر وسائل الاعلام و التواصل الاجتماعي زعزعة الامن القومي و الاستقرار السياسي و خلق بلبلة قد تؤدي الى نزاعات مسلحه و طائفية طويلة الامد تقف عائقا في احلال و بناء سلام و امن الانسان .

" أسهم الفضاء الإلكتروني أيضًا في إلغاء حواجز المكان والزمان بشكل واسع، وأضحى مجالًا جديدًا لتحقيق الهيمنة والنفوذ اعتمادًا على كونه ساحة صراع افتراضية بتكلفة أقل ودقة أكبر، كما يرتبط بالفضاء المدني والعسكري وبالبنى السياسية والاقتصادية والعسكرية أيضًا، بجانب زيادة اعتماد الدول على البنى التكنولوجية لربط الشبكات الحيوية في الدول بأنظمة تحكم تكنولوجية يمكن استهدافها عن بُعد، يضاف لذلك صعوبة الردع الإلكتروني في ظل عدم وجود خطوط سيادية جغرافية واضحة على الفضاء الإلكتروني، وبخاصة مع إمكانية إخفاء الهوية وغياب الشفافية الدولية والقوانين الدولية الحاكمة للفضاء الإلكتروني خاصة مع تزايد الجهات المستخدمة ." [٢٢]

المبحث الثالث : آليات تعزيز حفظ السلام في ظل التحديات التكنولوجية الحديثة

"يوجد ثماني ركائز أساسية للسلام في المجتمعات ويجب معالجتها والتركيز عليها، تتمثل تلك الركائز بما يأتي: وجود حكومة تعمل بشكل جيد. وجود بيئة عمل سليمة. توزيع عادل للموارد. قبول واضح لحقوق الآخرين. تواجد علاقات جيدة مع الجيران. تدفق حر للمعلومات. وجود مستوى عالي من رأس المال البشري. انخفاض مستويات الفساد"[٢٣]

اولا. استراتيجيات الاحتواء الفكري لصنع السلام الاني و المستقبلي : "يهدف حفظ السلام إلى ضبط السلوك، ووقف العنف أو الحد منه في مكان وزمان محددين، دون معالجة أسبابه. لذا، يُسيطر حفظ السلام مؤقتًا على العوائق العنيفة التي تعترض العدالة الديمقراطية. صنع السلام وبناء السلام هما جهودٌ لفهم وحل المشكلات التي تُحفّز حلقات العنف، بطرقٍ تُراعي مخاوف واحتياجات وعلاقات مختلف الأطراف. يعمل صنع السلام على حل النزاعات المُتصاعدة بعد اندلاعها، من خلال الحوار المتبادل والمداولات لاتخاذ قراراتٍ عادلةٍ بشكل مشترك. يُعدّ حوار صنع السلام جانبًا ضروريًا (وإن لم يكن كافيًا) لبناء السلام الشامل. يعني بناء السلام تطوير علاقاتٍ شاملةٍ وصحيةٍ والتفاوض الديمقراطي على عملياتٍ واتفاقياتٍ ومؤسساتٍ عادلةٍ لإصلاح الظلم الاجتماعي والنظامي الأساسي وتحويله. مواطنة بناء السلام هي المشاركة في عمليات صنع السلام (حل النزاعات) وبناء السلام (تحويل العلاقات الاجتماعية.(غالبًا ما تتناول جهود السلام كلًا من هذه الأهداف بالتسلسل (حفظ السلام، صنع السلام، ثم بناء السلام)، أو على مسارات متعددة في فترات زمنية متداخلة. قد يُمكّن الأمان المؤقت (من خلال احتواء حفظ السلام) الأطراف من التفاوض على حلٍّ للنزاع (من خلال حوار صنع السلام). إن الحل الناجح

للنزاعات معًا يمكن أن يبني الثقة والإبداع والأنظمة الديمقراطية لمواصلة تحويل الصراع نحو سلام عادل يُشفي ويُخفف من أسباب الضرر." [٢٤]

ان طبيعة تطورات الثورة التكنولوجية و انعكاسات مظاهر العولمة التي اجتاحت العالم افرزت العديد من الازمات و التحديات على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. و اصبحت من العوامل المهددة لاستمرار التوازن البيئي و الامن المجتمعي. ان خلق الارهابي من خلال تغذيته الفكرية بالعمل على الاستغلال لظرف الفقر و الجهل و التخلف الذي يكون في الغالب نتاج الازمات و الصراعات و الاضطرابات السياسية و الاقتصاادية.الا ان وسائل خلق النزاعات و اثارت الفتن يمكن استخدامها بالطرق العكسية اي من خلال اعتمادها كوسيلة لنشر و حفظ السلام .ان من قام بتطبيع كافة مجالات حياتنا بالسمات الالكترونية هو الانسان . لذا فأن القدرات البشرية هي القادرة على ردع تلك الفتن و اقامة السلام و الحفاظ عليه لا الوسائل الالكترونيه انما طبيعة توجيه مستخدميها .تعد استراتيجيات الاحتواء الفكري من اغنى الوسائل التي نثري من خلالها عقول الشباب في البناء المجتمعي السليم . فالطروحات الثقافية الموجه في اطار اهمية السلام و سبل بنائه ومن هي العناصر التي تتمكن من ذلك من خلال الحوارات و المثمرة و المحاضرات و الندوات و الحلقات النقاشية و حتى خلال المحاضرات الدراسية تعتمد كوسيلة فاعلة لخلق قوة ضاربة لكافة سبل تدمير السلام من نشر للعنف و الارهاب و مكافحة جذور التطرف .

"يمثّل التهديد في الأمن الفكري والمعلوماتي والتضليل الإعلامي، عن طريق أدوات الإعلام الجديد، مخالفةً لما استقر عليه المجتمع من ثوابت وأفكار تمثل هويته الثقافية؛ لذا يحتاج الأمن الفكري إلى أدوات تحميه وتعزّزه، ومن أهم أدوات تعزيز الأمن الفكري وضمان استقراره التفكير الناقد الذي من خلاله يمتلك الشخص القدرة على تقييم المعلومات وفحص الآراء حتى يعيش الأفراد في أوطانهم آمنين على مكونات أصالتهم وثقافتهم النوعية، ومنظومتهم الفكرية [٢٥]

لماذا التركيز الدائم على التوجهات الفكرية و اهميتها في استقرار المجتمعات من انعدامه ؟ ان انعكاس التحديات الامنية في مختلف صور الانحرافات الفكرية وتغيير سريع في مختلف المعايير المجتمعية و الاخلاقية نتاج التأثيرات الالكترونية. ان اختلاف مسمياتها بين تهديدات اشكالات الامن السيبراني الى مخاطر التحولات الرقمية وخصوصية الامن المعلوماتي . اضحت تشكل تهديدا صريحا لامن المجتمع و استقرار الوطن. ان درجات الخطورة الامنية لتلك التغييرات يتوقف على مدى الخبرات التي يسعى الى تطويرها منفذي الجرائم الالكترونية على اختلاف انواعها . ان تنامي تسخير تلك الوسائل الالكتروني سارع بالوقت ذاته من تفاقم مستويات و اثار تلك المخاطر الالكترونية امنيا ومجتمعيا . فطالما هنالك تطورات الكترونية لحظية السرعة فأن مستخدميها في تطوير دائم في اساليبهم الاجرامية الالكترونية المتميزه بصعوبه التتبع و الاكتشاف و غالب انعدام وسائل كشف المتسببين بالفعل الاجرامي الالكتروني المهدد لامن و سلامه الانسان و الدولة.

" تُحبّذ التنظيمات الإرهابية المنصات الاجتماعية نظراً لانخفاض تكْلفتها، وسهولة توظيفها لتجنيد عناصر جدد، والتواصل بين أعضائها، ونشر الفيديوهات القتالية لتحفيز المتعاطفين، وتعلّم طرق إعداد وتنفيذ الهجمات "[٢٦]

" تحديث الإطار القانوني الذي يحافظ على خصوصية الأفراد وأمنهم بتبني قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية وحماية المعلومات الشخصية، وأهمية دور الفرد في تحمله المسئولية وتنمية ثقافته حول الاستخدام الآمن، وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في نشر الوعي، والرقابة القضائية والبرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية، ونشر ثقافة أمن المعلومات، وهو الأمر الذي يفرض أهمية الاستثمار في تنمية صناعه التكنولوجيا وثقافة الإبداع والابتكار"[٢٧] يشكل امن الدول الالكتروني هاجسا مرعبا للعالم بأسره .فالعديد من قنوات الانترنت اصبحت بمثابة مراكز احتواء للشبكات الارهابية.أن تلك الشبكات لا يمكن استمرارها بالتخريب و التدمير دون كسب كوادر شبابية تؤهلها لاداء اعمالها الارهابية.و كون دولنا العربية الاكثر ادمانا على وسائل التواصل الاجتماعي.فقد سهل ذلك عملية كسب تلك الفئات و رفع نسب المخاطر الامنية على مستقبل البلاد .أن استغلال الصفحات الالكترونية في اثارة خطابات العنف و الكراهية و الطائفية و التطرف يعد من اقوى الاسلحة الالكترونية المعززة لخلخة الامن و تدمير استقرار الشعوب .ان نشر الكراهية و العداء لفترات طويله لا يكون ثمرته الا الحروب الاهلية و النزاعات المسلحه . مما يستوجب استراتيجيات فاعلة حاسمة بهذا الخصوص. و بالطبع لا يمكن غلق منافذ الانترنت كونها اصبحت جزء اساسي في حياتنا اليومية لا يمكن انكاره . الا ان الوعي بأهمية طبيعة الاستخدام و توجهاته لا تكون الا من خلال الفرد ذاته.

ثانيا. دور المؤسسات التعليمية في تعزيز بناء أسس حفظ السلام : ان العمل على خلق بيئة اكثر استقرارا سياسيا و اجتماعيا لا يمكن ان يتم بصورة تكاملية دون اعتماد اهمية دور المؤسسات التعليمية في بناء الانسان .ان طبيعة الدور لمناط بالمؤسسات التعليمية لا يتوقف عند حددود استيعاب العلوم على اختلافها . و بالعودة للمسمى فأن وزارة التربية و التعليم أي ان التثقيف على أسس التربية الحديثة و بما يعزز القواعد و القيم و الاخلاق و السلوكيات التي بضمنها تقبل الاخر وفق تعايش سلمي تحقيقاً لمفاهيم المواطنة العالمية تعد الضامن الاساسي لبناء السلام و أستمراره و الحفاظ عليه. ان بناء القدرات الشبابية وفق اسس تعليمية تنموية تأهيليه تتسبب بخلق هياكل ساندة لنشر ثقافة بناء السلام و نبذ العنف و التطرف .

" فالتعليم هو أعظم قوة من أجل السلام؛ حيث إنّ التعليم حق أساسيّ من حقوق الإنسان ويساهم في التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، كما أنّه أعظم القوى المرنة لتحقيق السلام، وقوّة لدرء التطرف والعنف، وزيادة الاحترام والتسامح. وهذا هو السبب الذي جعل من التعليم محورا لخطط التنمية، بوصفه هدفا قائما بحد ذاته، وضروريا لبلوغ الأهداف الأخرى. إضافة إلى أنه لا يمكن اعتبار التعليم اليوم مجرّد تعلّم القراءة والكتابة والحساب؛ وإنما أيضا تعزيز قيم الإدماج، والسلام، والمواطنة العالمية، والتسامح. فالتربية والتعليم هما من أهم الوسائل لنشر السلام عن طريق تيسير الوعي والفهم، وإعداد الفرد وتهيئته وتوجيهه لتربية دولية ينبغي نشر ثقافة السّلام بين جميع فئات المجتمع، التي تسهم بتوحيد الجهود في مواجهة صنوف التطّرف الفكري المتعددة مثل: إقصاء الآخر، والدعوة إلى التخلص منه، وما إلى ذلك. والاهتمام بتربية النشء الجديد على القيم الفاضلة والعظيمة، واستغلال التعليم في ذلك. كما يجب تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة، والوسائل التقنية الحديثة، وشبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعيّ التي تغلغلت في سائر نواحي الحياة، التي تُعد شديدة الصلة بفئة الشباب، تلك الفئة الأكثر استهدافاً من قبل أصحاب الأفكار المنحرفة. ومن جانب آخر، فإنّ على قادة الرأي، والعلماء من ذوي الاختصاص

دعوة الناس إلى التقارب، وتوحيد الصفوف، وزيادة التلاحم الاجتماعي، فكلما تقارب الناس من بعضهم أكثر امتلكوا القدرة على مواجهة العنف، وتعاظمت محبتهم لبعضهم بعضًا، وهذا كله سيؤدي في نهاية المطاف إلى إحلال ثقافة السلام. ."[٢٨]

ان احلال ثقافة السلام محل العنف و التنافر لا يمكن ان يتحقق دون تكاتف جميع الجهود التعليمية و السياسية و الثقافية فهي مهمة الجميع لبناء الثروة البشرية و الحفاظ على امنها و استقرارها. ان التوظيف الالكتروني بالتقنيات و الافكار و الطرق الابداعية يساهم بشكل كبير في رفع نسب الوعي العام يأهمية و خصوصية دور الانسان و تعليمه و ثقافته في بناء مستقبل الاجيال القادمة في مجتمع امن يعمه السلام .و العمل على استغلال ادمان الفئات الشبابية خاصة لوسائل التواصل الاجتماعي المختلفة و حتى الالعاب الالكترونية بالثقافات الانسانية النهج و اهمية السلام و بناءه و مخاطر العنف و التعصب و الطائفية .

"أصبحت قضية أمن الفضاء الإلكتروني قضية دولية تتطلب إستراتيجية مرنة تتواءم مع المتغيرات المستمرة، سواء في الآليات أو في التكتيكات الخاصة بالأمن مقابل التطور المستمر في الأخطار. ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة للفضاء الإلكتروني وفقًا للعامل الإنساني. وتصاعد مخاطر التهديدات الإلكترونية على البنية التحتية الكونية للمعلومات"[٢٩]

ثالثا. أستراتيجيات حل الازمات لبناء السلام المستدام : تعد واحدة من اهم العناصر التي تشكل خطرا جسيما على استمرار الامن الانساني ,اجتياح تهديدات التلوث البيئي على اختلاف صوره للعالم بأجمعه وخاصة مع التضخم السكاني و نتاجاته. حيث فرض

الحراك الديمغرافي العشوائي غير المنظم نتاج الحروب و النزاعات و طوارئ نتاج الكوارث الطبيعية من زلازل و اعاصير و فيضانات و حرائق العديد من الازمات . حيث تفاقمت فواجع الجوع و الفقر والامراض و شحه في الماء و الدواء و السكن و لمستلزمات الحياة الضرورية كافة و عجز الدول عن توفيرها. تعتبر مظاهر الحياة المرفهه في الدول الصناعية هي ذاتها متسببة بأشكال التلوث البيئي المتفاقم بين المصانع و نفاياتها خاصة الملقاة في مصادر المياه الطبيعية بين البحار و الانهار و تلويث ناقلات النفط والزيوت و غيرها من ملوثات البيئية و العاملة على انتشار الامراض الخطيرة بعيدة المدى صعبة المعالجة مدمرة للمجتمعات.مما استوجب احداث التغييرات الاساسية في طبيعة الحياة الانسانية. و يعتمد بصورة اساسية على مدى تفاعل و توظيف عطايا الطبيعة لاستدامة الحياة البشرية بأفضل الصور وانقاها .

" الفوائد الاجتماعية: يمنح التحول إلى الاقتصاد الأخضر فرصاً كبيرة من الوظائف الخضراء وخاصة فى قطاعات الزراعة والنقل مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتأهيل وحماية النظام البيئى وإدارة النفايات واعادة استخدام القمامة .. الخ وبالتالى فهو يقدم حلولاً للتخفيف من البطالة وخاصة داخل الدول النامية التى تشهد نمواً متسارعاً لفئة الشباب، كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر خاصة فى المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها ومن خلال الإدارة السليمة للموارد

الطبيعية وإيصالها مباشرة إلى الفقراء ويحقيق عدالة توزيع الموارد من خلال الاهتمام بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص."[٣٠]

ان اعتماد الاقتصاد الاخضر يستوجب استحداث و تطوير اسواق التمويل الاخضر في دولنا العربية. يتطلب ذلك الاستعانه بخبرات الدول ذات التجارب الفعلية الناجحة في هذا المجال كي تكون الاستدامة من اساسيات الاقتصاد التنموي المستقبلي . ان الدمج بين الحفاظ على امن الانسان الغذائي الاجتماعي و الصحي و بين الحفاظ على البيئة بمواردها الطبيعية الثرية.

" الفوائد الاقتصادية: يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة وبين البيئة من جهة أخرى وذلك باعتماد سياسات اقتصادية تحافظ على البيئة وتحد من تدهور الموارد الطبيعية والسعى للحد من آثار الفقر الأخذة بالزيادة فى الكثير من البلدان وذلك من خلال توفير فرص العمل وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذى يحفظ كرامة الإنسان وحتى فى العيش الكريم واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التى لا تلحق أضرارا بالبيئة وصحة الإنسان."[٣١]

ان اعتماد اقتصاد غالبية دولنا العربية على مصادر الطاقة التقليدية اي البترول و مشتقاته لعقود مضت يعد بمثابة السلاح ذو حدين. فعلى الرغم من اثارها الايجابية في اثراء مجتمعاتنا العربية. الا ان ما تخلف عنها من اثار سلبية بين اعتماد الاستهلاك دون الانتاج و تراجع التوجه الابداعي الابتكاري و الكوارث البيئية الصحية الاخذه بالتفاقم. فضلا عن الاعتماد الكلي لمصدر اقتصادي متفرد اخذ في الانحسار سواءا بنسب التكون او الاستهلاك او بأرتفاع نسب استبداله بطاقات بديلة عالميا. و بالتالي فأن قانون العرض و الطلب يعتبر ايضا من موجبات الخطوات البديلة. فمن الضروري أعتماد الطاقات المتجددة و استثمارها ضمن التوجهات التنموية الاقتصادية المستدامة. حيث لا يتوقف التغيير على مستوى الاكتفاء بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية او طاقة الرياح او احياء الاكتفاء الزراعي. بل يستوجب توجيه الطاقات الشبابية وفق تلك التوجهات الحديثة كلمخرجات للعملية التعليمية تنفيذا لمقتضيات احتياجات تطوير سوق العمل. و ضرورة استحداث تخصصات الامن السيبراني و توجهات التحولات الرقمية ضمنا لامن الانسان و مستقبله الالكتروني . ان تحقيق الامن الانساني كواقعاً ملموساً هو ما تسعى اليه المجتمعات البشرية بأكملها من خلال تمكين التنمية البشرية. يعد من اهم الاهداف الاساسية التي تسند بها سعادة الانسان و العيش بطمأنينة واستقرار و نبذ العنف و الارهاب و مخاطر الحروب. وفق أسس نشر ثقافة التعايش السلمي و تقبل الاخر كاحدى الخطوات الفاعلة لاحتواءالاثار السلبية للحراك الديمغرافي الذي شمل العالم اجمع سعيا لبناء السلام و الامن الدوليين.

الخاتمة

ان السعي لخلق الشراكات المثمرة بين كافة جهات المجتمع الفاعلة وفق تخطيط استراتيجي استشرافي يعتمد اسس بناء و حفظ السلام . سواءاً على مستوى القطاع العام او الخاص او منظمات المجتمع المدني وكافة مؤسسات الدولة. حيث تلتقي مساعي الجميع لتحقيق معادلة تكاملية شاملة معززة للامن الانساني بين كافة شرائج المجتمع لتحقيق امن و كرامة الانسان من خلال ارساء قواعد بناء السلام و الامن الانساني الذي اصبح ضرورة حتمية في تغيير جذري شامل لا على مستوى وضع القوانين والسياسات التنفيذية و التطويرية فحسب. بل اعتماد اسس التغيير تلك في رفع الوعي التثقيفي باهمية الحفاظ على امن الانسان و سلامه وبناء مستقبل اساسه حفظ السلام .

الاستنتاجات

١. ان التحديات التي تواجه حفظ السلام و بناءه في تفاقم مستمر عربياًو دوليا.
٢. تعد التوجهات الديموغرافية الحديثة نتاج النزاعات و الفقر من اهم الاسباب المعيقة لبناء مجتمع يعتمد أسس السلام و بناءه .
٣. ان غياب الامن للانسان العربي وفق تأثيرات الثورة التكنولوجية و نظاهر العولمة التي غزت مجتمعاتنا العربية وشكلت مخاطراً على كافة المستويات. فأن نتاجها تفاقم المعاناة الانسانية و انعدام متطلبات الامن الشخصي للمواطن العادي البسيط لمواصلة حياته الانسانية.
٤. ان الادمان الالكتروني سواءا باستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي ام الالعاب الالكترونية اوجد تبعات مدمرة للتوجهات الفكرية اخاصة للفئات الشبابية. فالعديد من التوجهات الاعلامية و خاصة الالكترونية منها سعت لتدمير الاسس الاخلاقية و القيم و العادات المجتمعية العربية الاصيلة.
٥. ان انتشار الصراعات الطائفية و المذهبية و العرقية تعتبر الافة المدمرة للبناء المجتمعي و امنه .
٦. ان الهوية العربية تقع تحت طائلة التفكك و التلاشي بفعل التحركات الديمغرافية و الهجرات المستمرة و اثارها المدمرة للبناء المجتمعي .
٧. ان حريات وامن و سلام الانسان في خطر دائم في ظل الهجمات السيبرانية . تلك الهجمات التي قد لا ينتج عنها الحروب المتعارف عليها بالصيغ التقليدية .الا انها اصبحت تشكل عاملا اساسيا مهددا للاستقرار السياسي و الاقتصادي و المجتمعي .
٨. تعد الحروب السيبرانية ونزاعات سباقات الفضاءات الالكترونية .فضلا عن مخاطر التقنيات الالكترونية الحديثة , من أخطر الحروب لصعوبة او استحالة تحديد الفاعلين و ضعف المحاسبة القانوينة الرادعه للحد من تلك الجرائم الالكترونية المتفاقمة في سرعه و دقه التنفيذ و تشكل تهديدا مرعباً لمستقبل الانسان وامنه ويلامه.

التوصيات

١. ان حجم التنافس الاني والمستقبلي الالكتروني .يستوجب توجه الدولة لدعم التعاون واقامة الشراكات بين القطاعين العام و الخاص خللاعتماد معايير التحولات الرقمية الموحدة لتشكيل نظام حماية مشترك ضمانا لامن المعلومات اتباعا لنظام حوكمة الكتروني شامل.

٢. ان تلك الشراكات يستوجب ان تخضع لانظمه حماية اللكترونية دائمة التحديث .تعمل على تعزيز مواجهات التهديدات السيبرانية. و باعتماد التدريبات التطويرية للكوادر المسؤولة عن التوظيف الالكتروني وفق احدث التقنيات ضماناً لفاعلية الحماية الالكترونية ضد الهجمات السيبرانية لتعزيز السلم و الامن الوطني الاني و المستقبلي .

٣. لقد اصبح الاستثمار في مجال الامن السيبراني ضرورة لكافة دولنا العربية . مما استوجب تخصيص جزء من ميزانية الدول للتطوير الالكتروني و لفتح اقسام تخصصية لهذا التوجه الامني المعلوماتي سواءا على مستوى الدراسات الجامعية الاولية او العليا ضمانا لامن و استقرار الدولة .

٤. ان التطوير المشترك من خلال بناء شراكات فاعلة مع الدول ذات السبق التطويري الناجح بمجال الامن السيبراني يعد من الخطوات الاساسية لتدارك مخاطر الحروب السيبرانية المستقبلية .

٥. ان احتلال التوظيف الالكتروني لكافة خصائص حياتنا اليومية . مما استوجب نشر الثقافة الالكترونية عبر العديد من التوجهات بين اقامة الدورات و الورش والندوات التثقيفية للوقاية من التهكير للاجهزة الذكية و الوقوع تحت طائلة الابتزاز و التهكير الالكتروني .

٦. العمل على تعزيز خصوصية عمل كوادر الامن الوطني من خلال تعاون دبلوماسي وفق بروتوكلات عمل مشترك مع الوكالات و الشركات الاجنبية التخصصية في تدريبات تطويرية دورية ضماناً لرصد كافة التداخلات الهجومية المدمرة لامن المجتمع وللوقاية بافضل السبل الدفاعية السيبرانية .

٧. ان التوجيه التثقيفي لبناء السلام و حفظه لا يمكن ان يكون فاعلا مؤثر دون اشراك الفئات الشبابية فيه عبر طروحاتهم الابداعيه الابتكاريه في وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام .

٨. ان تفاقم المخاطر الالكترونية و تنوعها يعد بمثابة المؤشر الذي يستوجب الدراسات التحليله الراصده من قبل الكوادر الاكاديمية التخصصية .لطروحات علاجية مستقبلية وقائية صمان لامن و سلامه المجتمع.

٩. ان خطوات الخطيط الاستشرافي المستقبلي التعاوني بين الدول العربية. للحد من توجهات الهجرة. وفق معالجات سريعة اصبح ضرورة لضمان حقوق الاجيال المستقبلية لخصوصية مجتمعاتنا العربية

١٠. ان السعي لبناء السلم و الامن المجتمعي يكون اساسها نشر ثقافة سياسية مجتمعيه اساسها نبذ الطائفية و الصراعات المذهبية و الدينية والقومية و نتاجاتها المدمرة و احلال السلام و اهميته محلها .

١١. ان تنظيم السياسات العامة التنموية الاقتصادية و الثقافية للمجتمعات العربية تستوجب تعزيز من اهمية استدامة الهوية العربية بمجمل خصوصيتها و تميزها.

١٢. وضع خطط استراتيجية تضمن التعاون المثمر بين القطاع الخاص و العام و بناء شراكات يكون من خلالها للحد من المهددات الامنية الاساسية المتمثلة بالبطالة و الارهاب. و اتاحة فرص عمل و مشاريع صغيرة مسندة بقروض طويلة الامد لاحتواء شباب المستقبل و تطوير الاقتصاد و جلب الاستثمارت الدولية

١٣. طرح الدولة مسابقات لبناء مشاريع ابداعيه في مجال الامن المعلوماتي و سبل الدفاع السيبراني بمكافئات مالية مثمرة للشباب لخلق برامج و مشاريع الكترونية تسهم في حفظ و بناء السلام المجتمعي.

١٤. أتاحت منصات تثقيفية توجيهيه الكترونية مجانية من قبل الدولة تحوي طروحات ايجابية مشجعه و معرفة بماهية و بأهمية حفظ السلام و تبعاته الايجابية و التنوير بالمهددات التي تهدم استقرار و امن المجتمع .

١٥. ضرورة اسناد الدولة لاعتماد تطبيق الهجرة العكسية من المدن الى الارياف تحقيقا للاكتفاء الاقتصادي الزراعي الذاتي. من خلال قروض بسيطة للمزارعين وفتح الجمعيات الزراعية و تشجيع ترويج النتاجات المحلية التنموية الاقتصادية .

١٦. الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال اعتماد بناء الثروة البشرية لانعاش الامن الانساني من خلالهم و بهم كالتجربة السنغافورية كي تكون رافد حيوي للبناء المجتمعي و الامن الانساني .

١٧. ان توفر البيئة الصحية من خلال الاقتصاد الاخضر يعد دافعا حيويا اساسيا للحفاظ على الثروة البشرية من جانب و استدامة الحفاظ على الثروات البيئية

١٨. أن الاستغلال الايجابي للسيطرة الثقافية الالكترونية الشبابية .يستوجب الاستثمار بذات الوسائل الهادمة للبناء الانساني. الا وهي وسائل التواصل الاجتماعي الاكثر ادماناً في مجتمعاتنا .

١٩. ان أتاحة دورات تعليمية تطويريه مجانية دورية وفق مستويات متعددة و شهادات معتمده في مجال الامن المعلوماتي وكافة مخاطر الامن السيبراني. يعد تعزيزاً لامن الانسان و حفظ السلام .

٢٠. ان تنقية العقول الشابة من الوقات الفكرية يكون من خلال ارساء قواعد ثقافة بناء السلام و جعلها ثقافة مجتمعية .اعتمادها كمادة علمية لكافة المراحل الدراسية. تقوم لجان متخصصه بأعداد تلك الرؤى التثقيفية وفق منهجيه بث تدريجيه الكترونية ابداعيه ابتكارية

٢١. ان الدول العربية احوج ماتكون الى رفع الخبرات و المهارات اي الجاهزية السيبرانية للقوات العسكرية . خلق الية تعاون تدريبية الكترونية و شراكات تعمل على تعزيز الجهود والامكانات و القدرات الامنية السيبرانية وفق بروتوكلات تعاونية ضماناً لارساء قواعد حفظ للامن و السلم الدوليين.

الهوامش

[١] خديجة عرفة محمد أمين " الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"، الطبعة I سنة ٢٠٠٩، ص: ١٨و١٩و٢٠

[٢] Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement, Kroc Institute Occasional Paper #19:OP:1, August 2000, p.69

[٣] *ALKIRE, Sabina, (2002), Conceptual Framework for Human Security paper presented at Kennedy School, Harvard University.*

[٤] الاء عيسى ,"مفهوم الأمن الإنساني " ,٢٠١٨ (mawdoo3.com)

[٥] المقدم الياس أبو جودة–الأمن البشري و سيادة الدول–الطبعة الأولى–سنة ٢٠٠٨–ص ٢٠

[٦] Hari Srinivas,Human Security: Seven Categories", www.gdrc.org, Retrieved 13-8-2018

[٧] Benedek, Wolfgang, (2017), Russia and the European Court of human rights: Some general conclusions

[٨] Lazarus Liora, (2013),Mapping the Right to Security, University of Oxford – Faculty of Law.

[٩] حسني حميد هلال محمد، التربية الدولية كمدخل لترسيخ مبادئ السلام العالمي من أجل مستقبل أفضل لطفل الروضة، مجلة الطفولة، العدد ٣٨ (مايو/أيار)، كلية التربية للطفولة المبكرة، القاهرة، ٢٠١٨، ص٤٨٣.

[١٠] تميم خلاف ، تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، مجلة السياسة الدولية، ع،١٥٧ يوليو ،٢٠٠٤ دار الأهرام، القاهرة ، ص ١٧

[١١] حسن أبو طالب ، الأمم المتحدة و حفظ السلام تفاعلات المنظمة الدولية مع الصراعات الإقليمية في نصف قرن ، "في الأمم المتحدة في خمسين عاما" ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ص ١٠٢ و ١٠٤ .

[١٢] Guilhaudis Jean François , Relations internationales contemporaines ,Edition Litec , Paris , 2ème édition , 2005 , pp 580 et 581.

[١٣] حمدي السعيد سالم ، سيادتنا الوطنية في سيناء وكامب دافيد ، على موقع الأنترنت التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?

[١٤] البطانية فؤاد ، الأمم المتحدة ، منظمة تبقى و نظام يرحل ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦٥ و ٢٦٦.

[١٥] نجوان هاني محمود وعماد خليل إبراهيم. ٢٠٢٠. التحديات التي تواجه الأمم المتحدة لبناء السلام في الدول الخارجة من النزاع .*مجلة تكريت للعلوم السياسية*،مج. ٢٠٢٠، ع. ٢ ٢، ص ص. ٢٥-٥٢

[١٦] منى الجبالي , الأمن السكاني.. سبب إضافي للقلق العربي .. دراسة جديدة, ٢٠٠٦ https://elaph.com/Web/NewsPapers/2006/10/182913.htm, United Kingdom

[١٧] The Global Population Will Soon Reach 8 Billion—Then What?, UN, July 11, 2022, available at: https://www.un.org/en/un-chronicle/global-population-will-soon-reach-8-billion-then-what

[١٨] World population projected to hit 8 billion people today: UN estimates, Business Standard, November 15, 2022, available at: https://www.business-standard.com/article/international/world-population-projected-to-hit-8-billion-people-today-un-estimates-122111500090_1.html

[١٩] https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/01/12/arab-countries-population-comp دبي، الإمارات العربية المتحدة(CNN) ٢٠٢٣

[٢٠] Julian Saada, »révoltes dans le monde arabe : une révolution facebook ? » Raoul Dandurand Chair (21 avril 2011

[٢١] نبيل علي، "عنف المعلومات...وإرهابها"، مجلة العربي، القاهرة، رقم ٢٥٦ سبتمبر ٢٠٠٢م.

[٢٢] سماح عبدالصبور، الصراع السيبراني: طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين، مجلة السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية، السنة ٥٣، أبريل ٢٠١٧

[23] "Pillars for peaceful societies", knowledge4policy.ec.europa, Retrieved 21/1/2022. Edited https://knowledge4policy.ec.europa.eu/foresight/topic/changing-security-paradigm/strategies-sustain-peaceful-societies_en2018

[٢٤] كاثي بيكمور ويمنى عوض, مورد تعليم بناء السلام ,ممول من منحة مجلس العلوم الاجتماعية والإنسانية في كندا ٢٠١٣, https://www-oise-utoronto-ca.translate.goog/

[٢٥] أشرف عبدالقادر قنديل، " آليات تحقيق الأمن المعلوماتي في دولة الإمارات العربية المتحدة، الفكر الشرطي القيادة العامة لشرطة الشارقة"، مركز بحوث الشرطة، مجلد ٣٢، عدد ١٢٦، يوليو (٢٠٢٣)، ص ٢١٧.

[٢٦] Analyse des medias sociaux, organisation international de police criminelle, ٢٠٢٥ sur: https://www.interpol.int/fr/Infractions/Terrorisme/Analyse-des-medias-sociaux

[٢٧] سلمى إيهاب، مختصون:,تجاوزات الصحافة الإلكترونية و«التواصل الاجتماعي» تحتاج قانونًا، صحيفة الوطن البحرينية، ٢٣ مارس ٢٠١٣،

[٢٨] عِبير عبدالكريم الموسى,مفهوم تَرْبِيَةُ السَّلام وأهميتها في بناء المجتمعات, الجامعه الاردنية , https://al3loom.com2022

[٢٩] Could a Cyber Attack Cause a .MorganeFouché, Robert Macrae and Jon Danielsson" Financial Crisis?" *World Economic Forum*(13 June 2016),

[٣٠] منيرة سلامى، منى مسغونى: إشكالية التأهيل البيئى فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر الملتقى الثانى حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبقة الثانية ونحو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالى وتحديات الأداء البيئى جامعة ورقله، الجزائر، الفترة ٢ – ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ م، ص ص ١٨٦ – ١٨٧

[٣١] داخل حسن," الاقتصاد الأخضر أداة هامة للتنمية المستدامة"، سلطنة عمان، ٢٠١٢ .

المصادر

١- الاء عيسى ,"مفهوم الأمن الإنساني " ,٢٠١٨ (mawdoo3.com)

٢- أشرف عبدالقادر قنديل، " آليات تحقيق الأمن المعلوماتي في دولة الإمارات العربية المتحدة، الفكر الشرطي القيادة العامة لشرطة الشارقة"، مركز بحوث الشرطة، مجلد ٣٢، عدد ١٢٦، يوليو (٢٠٢٣)، ص ٢١٧.

٣- البطانية فؤاد ، الأمم المتحدة ، منظمة تبقى و نظام يرحل ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦٥ و .٢٦٦.
[٤]- المقدم الياس أبو جودة-الأمن البشري و سيادة الدول-الطبعة الأولى-سنة ٢٠٠٨-ص ٢٠-
[٥]- تميم خلاف ، تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، مجلة السياسة الدولية، العدد ،١٥٧ يوليو ،٢٠٠٤ دار الأهرام، القاهرة ، ص ١٧
٦-حسن أبو طالب ، الأمم المتحدة و حفظ السلام تفاعلات المنظمة الدولية مع الصراعات الإقليمية في نصف قرن ، "في الأمم المتحدة في خمسين عاما" ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ،١٩٩٦ ص ص ١٠٢ و ١٠٤ .
٧- حمدي السعيد سالم ، سيادتنا الوطنية في سيناء وكامب دافيد ، على موقع الأنترنت/http://www.ahewar.org
٨- حسني حميد هلال محمد، التربية الدولية كمدخل لترسيخ مبادئ السلام العالمي من أجل مستقبل أفضل لطفل الروضة، مجلة الطفولة , ع: ٣٨، كلية التربية للطفولة المبكرة، القاهرة، ٢٠١٨، ص٤٨٣.
٧-خديجة عرفة محمد أمين " الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي"، الطبعة I سنة ٢٠٠٩، ص: ١٨و١٩و٢٠
٩- عِبيَر عبدالكريم الموسى ,مفهوم تَرْبِيَةُ السَّلام وأهميتها في بناء المجتمعات, الجامعه الاردنية , https://al3loom.com2022
١٠-عمار حجار، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان ٢٠٠٢، ص ٧٠-٧٣.
١١- داخل حسن," الاقتصاد الأخضر أداة هامة للتنمية المستدامة"، سلطنة عمان، ٢٠١٢ .
-سلمى إيهاب، مختصون:,تجاوزات الصحافة الإلكترونية و«التواصل الاجتماعي» تحتاج قانونًا، صحيفة الوطن البحرينية، ٢٣ مارس ٢٠١٣.
١٢- سماح عبدالصبور، الصراع السيبراني: طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين، مجلة السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية، السنة ٥٣، أبريل ٢٠١٧
١٣-كاثي بيكمور ويمنى عوض, مورد تعليم بناء السلام ,ممول من منحة مجلس العلوم الاجتماعية والإنسانية في كندا ,٢٠١٣ https://www-oise-utoronto-ca.translate.goog/
١٤- منيرة سلامى، منى مسغونى:" إشكالية التأهيل البيئى فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر الملتقى الثانى حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبقة الثانية ونحو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالى وتحديات الأداء البيئى جامعة ورقله"، الجزائر، الفترة ٢ – ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ م، ص ص ١٨٦ – ١٨٧
١٥-منى الجبالي,الأمن السكاني.. سبب إضافي للقلق العربي.. دراسة جديدة, ٢٠٠٦ United Kingdom, https://elaph.com/Web/NewsPapers/2006/
١٦-نجوان هاني محمود وعماد خليل إبراهيم. ٢٠٢٠. التحديات التي تواجه الأمم المتحدة لبناء السلام في الدول الخارجة من النزاع .*مجلة تكريت للعلوم السياسية*،مج. ٢٠٢٠، ع. ٢٢، ص ص. ٢٥-٥٢
١٧- نبيل علي، "عنف المعلومات...وإرهابها"، مجلة العربي، القاهرة، رقم ٢٥٦ سبتمبر ٢٠٠٢م.

Refrenceses

-1- ALKIRE, Sabina, (2002), Conceptual Framework for Human Security paper presented at Kennedy School, Harvard University.
2- Analyse des medias sociaux, organisation international de police criminelle, sur: https://www.interpol.int/fr/Infractions/Terrorisme/Analyse-des-medias-sociaux٢٠٢٥

3- Benedek, Wolfgang, (2017), Russia and the European Court of human rights: Some general conclusions.
4- Hari Srinivas,Human Security: Seven Categories", www.gdrc.org,2018
5- Julian Saada, »révoltes dans le monde arabe : une révolution facebook ? » Raoul Dandurand Chair (21 avril 2011
٦-Kanti Bajpai, Human Security: Concept and Measurement, Kroc Institute Occasional Paper #19:OP:1, August 2000, p.69
7-Lazarus Liora, (2013),Mapping the Right to Security, University of Oxford – Faculty of Law.
8-MorganeFouché, Robert Macrae and Jon Danielsson."Could a Cyber Attack Cause a Financial Crisis?" *World Economic Forum*(13 June 2016),
- "Pillars for peaceful societies", knowledge4policy.ec.europa, Retrieved 21/1/2022.Edited https://knowledge4policy.ec.europa.eu/foresight/ 2018
9- The Global Population Will Soon Reach 8 Billion—Then What?, UN, July 11, 2022, available at: h ttps://www.un.org/en/un-chronicle/global-population-will-soon-reach-8-billion-then-what
10- World population projected to hit 8 billion people today: UN estimates, Business Standard, November 15, 2022, available at: https://www.business-standard.com/article
11- https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/01/12/arab-countries population-comp U.A.E.(CNN)٢٠٢٣